



Copyright © King Saud University

Five
0-0

(كتاب في الفقه الحنفي) ، تأليف ابن قنلوبغا ،
قاسم بن قنلوبغا ، زين الدين ، أبو الصمد
السردرسي ، الجمالي ٥٨٧٩ هـ . كتب سنة ١٠٩٥ هـ .

١٠٩ ق ١٩ ٢٠ ٢١ سم

نسخة جيدة ، أحسن من النسخة الأخيرة بالية
مؤلفه بشكل ردي ، خطها قبيح ، حسن ، اسم
الناسخ حسن ، تصب قرايته .

١٠٨

الأعلام ١٠٠ : ١٠٠
هدية العارفين ١٠٠ : ١٠٠

أ. الميرزا محمد
أ. الميرزا محمد



کتاب فی اقصیٰ الحنفی

کتاب فی اقصیٰ الحنفی

فی اقصیٰ الحنفی

قال الشيخ قوام الدين ميركا تب الاتفاق في نسخ ان نقل الامام
الحنيفة رضي الله عنه لانه كان من التابعين وقد قال الله تعالى
في حقهم اضر الله عنهم في قوله تعالى والذين الاولون من المهاجرين
والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه
والانصار انهم من التابعين لان التابعين من ادرك الصحابة وهو قد
ادرك عدة من الصحابة كالسني بن مالك وغيره رضي الله عنهم
عنهم وروى عنهم احاديث كثيرة

٣٦

مكتبة جامعة الزيتونة - قسم المخطوطات

اسم الكتاب كتاب اقصیٰ الحنفی رقم ٨٨٨

تأليف ميركا تب

تاريخ

ملاحظات

وما كان زوال المال الذي طهره الله من الارض يوم خلق السموات والارض
فهذه المعادون فيها الخمس وهو قول الجنيح والعارف فقههما فوقف
على جهة غيره وروى جرجان بن الحسين عن ابيه عن ابي بصير عن ابي
عليه السلام ليس كذلك **واما قول الجاني** ثم انما يقضى وقال لا بأس بان
يتم ولا يودي الخمس فيقول لا يخل لا يعلم ولا يدر من اهل الحل فضلا
عن علم انا قال ابو جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام كل معدن من معدن
الذهب والورق وما شابهها في موضع يملك فلا شيء على مالكه
فيما خذوه فيه وما كان في غير موضع يملك من الصحار والبراري
ففيها وجبة ذلك الخمس فان اراد هذا المذهب ليس يتحقق ولا شيء
فيه **وان قول من** **سبعة ارض** هو قال بعض
الراعي والغنم في الفاكهة والحب والورق فانه لا يملكه كقولنا خال
حافظوا على الصدقات والصلوات الواسطة فاجزم بانها فقه على الصدقات
ثم اثار الصدقات يد اهلها كما عييد الخلفاء والامان ومثله لم ير ان
يصدق له في السموات وفي الارض ثم قال ولا يبر من اناس
وليس في عليه العذاب وقد ذكرهم في اول قولهم في السموات وفي
الارض **فقلت** ابو جعفر يحج بان العطف يقتضي التوازي لا
يبرس ولم يوجد مما نحن فيه خلاف الا في المذكورة فانه على جميعها
بالبرس ويدل بقوله تعالى فليست بيننا وبينكم وبينهم وبين
وخلد وجهي غلب وفائدة والاول لان لا يبر خرج من الامانة

والعظيم

والعظيم الكريم لا يبر لكنه شبه واحد **وعن ما قال في كتاب**
المنهاج **فقلت** يترجم قول من قال بالتحريم من الصحابة والتابعين
الذين ذكرهم مارواه ابن ابي شيبة في مصنفه في طريق جرجان بن عبد
الحكيم الضبي عن الجاني عن ابي الحسن ان ابنه علي بن ابي طالب عليه السلام
قال من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امرها وابنتها والمرس عندنا
حج **ومن قول** في اعيان اذ ائذفت الاخرى امرته بكت ثم او
استرة او بما هو معروف فهو كالمطل لان ابنه علي بن ابي طالب عليه السلام
اجاز الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل البصرة
وقد قال اسد شارحنا قال لو كيف نكح من كان في المهر صبي او قال
الضحاك الامر الاشارة وقول بعض الناس لاحد ولا لغيره
ثم زعم ان الطلاق بكتابة او اشارة او اجماعا جاز وليس بين الطرفين
والقذف فرق فان قال لا قذف الا بطلاق قيل لم كذلك الطلاق
لا يجوز الا بطلاق والابطال الطلاق والقذف وكذلك المعنى ولذلك
الاصم لا يعمى وقال الشيخ وقادة اذ قال انت طالق فاشار
باصابعه تبين منه اشارته وقال ابراهيم الاخرى اذ اكتب الطلاق
بيده لزمه وقال حماد الاخرى والاصم ان قال براسه جاز
فقلت ليس في جميع هذا الجدل على كل التراجع وهو ما يوقف على الوجه
والشهادة بين القران وقوله وليس بين الطلاق والقذف
فرق وهو من جرد في كل التراجع فلا شمع **ومن قول** يا اذكرك

كتاب
المنهاج
في
الفرائض
والطلاق
والقذف

كتاب
المنهاج
في
الفرائض
والطلاق
والقذف

او تاكلن الميتة او تسبعن عذرك او تقر برين او تحب هبه ويحس
 عقدة او تقبلن اباك او احاك في الاسلام وما اشبه ذلك
 وسعد ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم وقال
 بعض الناس لو قيل لا تشربن الخمر او لا تاكلن الميتة او لا تقبلن اباك
 او اباك او ذارحم حرم لم يسعه لان هذا ليس بضرر ثم تاقض
 فقال ان قيل لا يقبلن اباك او اباك او تسبعن عذرك هذا العبد
 او تقر برين او تهب بلزمة في القياس ولكننا نحسن ونقول ليس
 والله وكل عقدة في ذلك باطل فرفقوا بين كل ذكركم حرم ومجره
 بغير كتاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا اباهم لا مرة هذه
 اخي وذلك في اسرو وقال النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا اباهم لا مرة هذه
 وان كان مظلوما فليس له ان يخطى اذ كان المستحق ظالما فيه حاله
 لا يظلم ولا يلبس وذكر حديث انس ان ابا بكر اخا ابا بكر
فقلت اقول بوجوب حد بيننا من رضى الله عنه **واقول** ليس في هذا
 تناقض بل فرق بين المصيبة والمباح ففي المصيبة لا يسعه ان يقبل
 لانه لا يسلح له تناول المحرم لرفع المصيبة عنه غيره لان استئصال ما يابا
 تناول الميتة لا يحسد خوف المصيبة على نفسه وفي المباح لا يسعه
 ان يفعل لعدم ممانع **ثم بما مقام** اخر يخرجوا ازاياهم وعندهم وهو
 انه اذا باسرا بمباح على ترتيب عليه حكم الشرعي فقال في القياس
 يترتب له اخاره وفي الاحتقان وهو اقوى اليقين لانه احتيا

بلا

بطلن

بلارضنا **وبما** عن قول رفقا بين كل ذكركم حرم وغيره بغير
 كتاب ولا سنة انما ذكرناه في المحقق كافي وعن استئصاله بان وجوب
 النكاح بشرط بالقدرة عليه والشرعية ولم يوجد اياها في قوله اما
 الشرعية فحرمه **السبب** في ايجابها في مكان فاحتمال انه
 اعلم حكمه بالدين وقد قدمنا الحق بربيل وقد ابلغ الحافظنا ول
 الحرام المقتطوع بحرمه لا فاسد واجب ظني من وجوب الحصول على ما
 لا يقضى ذالكم بغير شرع حرمه تناول الميتة وهذا الوجه هو شرعنا
 الوجه ويلزم كونه لا يملك الكف عن اجها اذا اضيف على الاسر القس
 والافني ظاهره لا يقتضيه والشرع اعلم **وسنورد** في كتاب النكاح
 باب في الزكاه وذكر حديث الحسن بن ابي بكر لبيد فريضة الصدقة التي
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم والجمع بين تفرق ولا يفرق
 بين جميع خيرة الصدقة وحديث الاعرابي اخي ان صدق وقال
 بعض الناس في عشرين ومائة بغير حقان فان اهلكها سخرها
 او وهبها او احوال فيها فزارا الزكاه فلا شيء عليه ثم ذكر حديث
 الابرار يكون كثر احد لم يوم القيمة شيئا مما اقرع حديث وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عارت الفهم لم يوط حقهنا بسط
 عليه يوم القيمة الحديث وقال بعض الناس في رجل لا يفي اخاه
 عليه الصدقة فباعها بابل مثله او بغيره او بغيره فوارا من
 الصدقة يوم احيا لا فلا شيء عليه وهو يقول ان ذلك لا يفي بل

King's College

King's College

Copyright

University

الحول يوم اوبسند جازت عند وذكره سنان عبد الله استغنى سعد
ابن عباد في الاظهار كما روى عن ابي عبد الله عليه السلام في من روى عنه
توفيت قبل ان تعقبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
وقال بعض الناس اذا بلغت الابل عشرين فيضها ارج شيئا فان
عومها قبل الحول اوبسند فراوا واحيا لا لا سقاط الزكاه فلا
عليه ولا كذا في انفسها فمات فلا شيء في ماله **فقلت** ايلاك
مائة وعشرين لئلا يودي منها ثنتين ليس في صبيح العقال ولم يقبل
احدا من هذا الاحتمال لان الاحتمال المتوفى الحالى لا لا سقاط واما
الاحتمال فاختلف في كراهية فروق اصحاب الامام في يوسف انه
لا يكره وقال محمد بن كره ولا قول الامام اختلف في هذه المسألة وفرا
في كتاب الخراج الذي اراه ابو يوسف في جواب سؤال ابي كوسيني
ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام لا تعرف بيني وبينك ولا تجمع بيني وبينك
حاشية الصدوق في قول ابي يوسف فلا يحل لاحد ان يحل في السقاط
زكاة نفسه بل يفتقر عبد الله بن سعد ما مانع الزكاه عبد الله بن
اشهر عند الشيخ رواه في اصحاب الامام واستدلوا بها بان هذا
امتناع عن الوجوب لا ابطال للحال الغير لانه ربما يخاف ان لا يمتثل
فيكون عاصيا والفرار من المعصية طاعة كذا في المحط وعلى هذا
فلا يرد عليه من منطوق ولا مفهوم لان الكل فيها بعد الوجوب
واما التحسين فهو ايضا قبل وجوب الاداء التحسين دين هو جل

فلا

في الامام به ولانما قضى ولا يراد عليه كذا ولانه ايضا بعد وجوب الوقوف
والذي انقضى قبل وجوب الاداء لا يبعد واستدلوا **وعن قول**
باب ذكر الخلع في النكاح فذكر حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نهى عن الشغار فقلت لما منع ما الشغار قال شيخ ابنه الرجل
ونكح ابنته بغير صداق ونكح اخت الرجل ونكح اخته بغير صداق وقال
بعض الناس انما حال حتى يخرج من الشغار فهو جائز والشرط
باطل وقال بعضهم المنع والشغار جائز والشرط باطل وذكر حديث
في ان ابن عباس لا يرى كنهة النكاح باسما فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن ابنتي يوم خيبر وعن طوم الحمر الانسية وقال
بعض الناس ان احوال حتى تنكح فالتطاع فاسد وقال بعضهم التطاع
جائز والشرط باطل **قلت** ليس في هذا احتمال ثم ان كان كذلك
فماذا عليه **واما الاحاديث** فلها عند علماء الامم تأويلها ومحايل
معلومة فالصحيح يقول كلام اجل البصير صدقا وواجب مبر
المثل لم يبق شقا والفقهاء يقول بغير ما لم ينضم اليه التعليق لان
الشغار ما خذ من شفرته الكلية اذا رقت رجلا فاذا كان
فيه التعليق لا ترفع برجل بنته حتى ارفع برجل اختك فهذا هو
الشغار وغيره يقول خلاف هذا فكان ما اذا قال بعض الناس
التطاع جائز والشرط باطل وكان المنع المنهى عنها فلم يبق بها من قال
التطاع فاسد والشرط باطل فلا يراد عليه طيب الذي ذكره وكان قال

وقال في كنهة الشغار وكذا
والشرط باطل (١٢)

انما يخرج جائزاً والسرط بطلان الشرط لما بطل الشرط لم يتحقق الشرط
 عنها فماذا يلزم حينئذ **وعن قول** باب اذا عصى بغيره فم
 انما مات ففقه بغيره الجارية الميتة ومجرباً صاحبها فم
 القيمة ولا يكون القيمة عنها وقال بعض الناس الجارية للغاصب
 لا خذه القيمة وفي هذا احتمال لمن انتهى جارية رجل لا يسوياً ففقهها
 واعتل بانها ماتت حتى ياخذها ففقهها فيطبخها صاب جارية غيره
 قال ابن القيم الله عليه وسلم اموالكم عليكم حرام ولكن غادر لواء
 يوم القيمة يعرف به ثم رواه من حديث ابن عمر **قلت** من المعلوم
 انه لا يقضي بالقيمة الا بطلان الجارية ثم قوله هي له ويرد القيمة ان
 اراد حتماً فلا تعلم احداً قال بهذا او ان اراد باختياره فهو كذا
 عننا اذا اخذ القيمة بغير الغاصب **قول** وقال بعض الناس
 الجارية للغاصب لا خذه القيمة **قلت** هذا عندنا فيما اذا اخذ القيمة
 بقول المقتضون منه **قلت** وفي هذا احتمال **قلت** ليس هذا
 احتمالاً على هذا المشهور لانه اذا اعتل بانها ميتة ولم يقم على ذلك
 حجة القاطعة ان يغلب على ظنه انها لو كانت موجودة لا تظهر ما
قول فيطبخها صاب جارية غيره **قلت** بعد طلب المقتضون
 القيمة واخذها لم يبق جارية لانه لا يجمع البطلان والجدل في ملك واحد
 اي لا يثبت له الجارية مال المقتضون كما ان القيمة التي اخذها
 ليست مال الغاصب الا في حرم المقتضون طلب القيمة ولا يجوز

الى



ان يقضي له بالغير **واما حديث** لكل عاقل لو افترق لقول به لان اثم
 النفس لا يرتفع عنه بغير القيمة **وعن قول** باب اذا عصى بغيره فم
 روى في غير هذا الموضع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسلموا ابكر حتى
 تساموا ولا التيب حتى تساموا فقبل بالرسول صلى الله عليه وسلم
 قال اذا سكت وقال بعض الناس ان لم تساموا ابكر ولم تروج
 فاحتمل رجل فقام شاهدك زورانه ثم وجهها برضاها فابست
 القاضى نظامها والزواج يعلم ان الشهادة باطلة فلا بأس بربطها
 وهو خروج صحيح **قلت** عن القاسم انه امره بولده جعفر
 تخوف ان يزوجهها وليها وهي كارية فارسلت اليه بنين من الانصار
 عبد الرحمن ومجمل بن جارية قالوا لا تخشينا فان خستنا بنت حرام
 انكها ابونا وهي كارية فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثم روى
 عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسلموا ابكر حتى
 تساموا ولا تسلموا ابكر حتى تساموا قالوا كيف اذنهم قال ان
 سكت وقال بعض الناس وان احتمل سائر شهادتي زوراني
 تروج امارة تيب بامر ما فابست القاضى نظامها اياه والزواج يعلم
 انه لم يزوجها قط فانه يسعه هذا النظام ولا بأس بالمقام
 معها **قلت** روى عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابكر تساموا **قلت** ان ابكر حتى قال اذنهم صحتها وقال بعض
 ان يوم رجل جارية تيمم ابكر فابست فاحتمل فاحتمل فاحتمل فاحتمل

كتاب
 في
 النكاح
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

كتاب
 في
 النكاح
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

في حوار بينهما قد درست ليست لها بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انما انا بشر وانما بانيه الخضم ولعل بعضكم ان يكون المبعوض
فان قيل له بذلك واستبصر صدق من قضيت له كمن مسلم فاما ما
من النار فليأخذها او ليدعها ففزع الرجلان وقال كل واحد منهما حق
لاخى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما اذ قطعنا هذا فذهبنا
فانقسمنا ونوحينا الخى ثم استقام ليحل كل واحد منهما صاحبه
وما روي عنها ايضا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم
تقسمون اليها وانما بشر ولعل بعضكم ان يكون الخى فاقطع له
ما سمع منه من قضيت له من الخى فاقطع له قطعة من النار
فليأخذها وما روي عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم منكم ثم قال وقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتباينين
اذا اختلفا في النعم والسوء فاقطع انما يتحلفان وينزاولا فتقود
اخي اليك البعير وكل فرسها وتحرم على المشرك ولو علم المأذون منها
بعضه اذ القصة بما يقول للهادق ولم يقض بغيره ولا يوجب
فخرج الجارية مسيرة على المشرك فمما كان ذلك على وصفها كان ذلك
كل قصتها بغيرهم او حكيم او عقد نطاع او حذر على حكم الفخ في ذلك
لا على حكم الباطن **والسنة في الفقه** الامام ابي حنيفة رضى الله عنه
يقول عنه بان الضم اذا اتي على الخى واكن يفضله باطنه فيفقه فقط
للمأذون والحاج المودى الى الضرر والاحكام الواضحة على ما روي

التي في قول الزوج الاول في طلبها باطنه بان ياتها الفقه بما روي
او باستمرها بها وذلك لعدم حقيقة الحال والحل الباطن **والسنة**
بعدك من من طهارة التقاض والسفك لكونه عرضة له باطلاع الزوج
عليه في اجتماع زوجين على امرأة احدهما سرا والاخر جهرا وكل من
الامر بنسبوا عنه فواءع الشرع فلا تقطع المأذون الا باحكم بالنفقة باطن
وبشوة الحرم في نفس الامر بفسخ القاطع وقد استدل على اصل مسئلة
بدلالة الاجماع على انه في الشراء جارية ثم ادعى الفسخ كذا وبرهن
فقط به حل البيع وطهرها واستحداها مع علمه بكونه عور المشرك
مع انه يمكن التخصيص بالعقود وان كان فيه خلاف فانه اقل باعري
فقط في خيار ايهما ودكت ما يسم فيه دينه واسد كالحاج **وعن**
قوله في باب الهبة والسفك وقال بعض النسابة اوبى منه العف
درهم او اكثر حتى مكنت عنه كسيرا والحال في ذلك ثم رجع الينا
فيها فلا ركا على واحد منهما فالحال في الهبة والسفك الزكاة
ثم روي عن حديث ابن عباس العائدة في هبة كالطلب بعيد في قبة ليس
سئل ابو **روي** عن جابر انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في السفك
فيما لم يقسم فادعوا وقت الحود وورثت الطرق فافقه وقال بعض
الناس السفك لا يدرى كذا الى ما شدة فابطل وقال ان الشراء را
فخاف ان ياتوا الجارية بالسفك فاشترى سهمان من مائة سهم ثم اشترى
الباقي كان في خيار السفك السهم الاول والسفك له باطنه في التوار والاحكام

كتاب الفقه

كتاب الفقه

Copyright

University

في ذلك ثم وكن من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانطلقت من السجدة فقال ابو رافع السور الانام هذا اني بشرى مني
بيته الذي في داري فقال لا ازيد على اربعة على اربعة لا مضطعة واما ما
قال عطيته كسماة نظرا لضعفه ولولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يقول لاجرا حتى بسقبة ما بعثته او قال ما اعطيتك قلت
لغيره اني سمعته يقول هكذا قال كنه قال في هذا قال بعض الناس ان
ان يسبح الشفاعة ان يحال حتى يطلع الشفاعة فيسبح الله ثم يركع اليه
ويكبر ويدعو اليه ويعوضه الشفاعة فيسبح الله ثم يركع اليه
ثم يركع من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سعدا وسبيبا
باربعائة فقال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
الاجرا حتى بسقبة ما اعطيتك قال بعض الناس ان اشترى نصيبا من
الار فاداه بطل الشفعة وبليته الصغير ولا يكون عليه دين ثم روى
حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
الاجرا حتى بسقبة وقال بعض الناس ان اشترى دارا بغير الف
درهم فلا بأس به يحال حتى يشترى الدار بغير الف وبقدره
بالبقي من العشرة الا ان طلب الشفعة اخذها بغير الف
والا فليس له على الدار قال سمعت الدار جمع كثرى على الدار
بما رجح اليه وولسها الف درهم ونحوه ونحوه ونحوه
وودعها في وجهه الدار عيبا لم يستحق فانه ردها عليه

فان

قال فاجاز هذا الحديث بن الحسين وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم المسم لا اول ولا حنة ولا فائنة ثم روى حديث عمر بن الخطاب
ان ابا رافع ساءوم سعد بن مالك سيبا رجع فقال وقال لولا
ان سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاجرا حتى بسقبة ما اعطيتك
قلت تقدم لنا ان كل محبة انما هي محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في محبة الله الا انما تقدم ولما اتفقنا يا محبة هذا الحديث والفقهاء
من حديث ابن عباس هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سبني
فما حتى يموت ما لم يشبهني ما اخرجني الطرقي ومن سبني الى مرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل حتى يموت ما لم يشبه
منها ما اخرجني ابن ماجه ومن حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال من سبني فهو حتى يموت ما لم يشبهني ما اخرجني الدار
فقط والحكم فخلوا بصرهم هذا وخلصوا حديث الكسبي على ترك الفصل
كما روى في حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا رافع ساءوم سعد بن مالك
سبني فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدر صدقتك فانك
في صدقة كالكلب يعود في قيئه كما خرجوه في رواية فلا تشبه
ولا تشبه من ساءوم سعد بن مالك سبني ما اخرجني الدار
ما كان قصد قبه او شيئا من ساءوم سعد بن مالك سبني ما اخرجني الدار
كالكلب

ما

ابن الخطاب

King's College

يعود في قبته ولم يكن ذلك بوجوب حرم ابتداء الصدقة على المصدق بها ولكن
يرى ذلك افضل له فذلك ما ذكرنا في هذا الرجوع في الحديث
على حرم ذلك ولكنه لان ذلك افضل وقد تقدم عن صاحب الحديث الذي سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك كما روى سالم بن عبد الله عن النبي
عن ابن الخطاب رضي الله عنه يقول من وبه هبة فهو احق بها حتى
يتاب منها بما رضى وروى مروان بن الحكم انه عن ابن عمر عن النبي قال
من وبه هبة لله ربح او لم يربح صدقة فانه لا يرجع فيها ولا يوجب
هبة يرى انه ما يراو به الثواب فهو كالهبة يرجع فيها ان لم يرض
منها وروى السور عن علي بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وبه هبة
له ربح جازت ومنه وبه هبة لغيره ربح فهو احق بها ما لم يرض
وروى عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو اهدى احد
الهبة ما لم يرض عنها وروى عبد الله بن عامر الجعفي قال كنت عند
فضالة بن سعيد اذ جاءه رجلان فقصا في بائنا فقال احدهما هبة
بازيا وانا ارجو ان يتيسر منه وقال الاخر نعم وبك بازيا وما
وما تفرقت له فقال فضالة رضي الله عنه ارجو ان يتيسر منه فاما
في الهبة التي اشترى الاتوام وعز ابن الدرداء رضي الله عنه قال
الواهب لله رجل وبه هبة لغيره ليس له هبة في الصدقة فليس
ان يرجع في صدقة ورجل استوهب قوم هبة فله الثواب فان
على موهبة فليس له الا ذلك وله ان يرجع في هبة ما لم يرض



وجوبه واستحقاق الثواب لله ودين على صاحبه في حياته وبعد موته كما اورد
الطحاوي في الاستبصار وغيره وعن سعيد بن المسيب بن وهيب عن ابي رزم
عن ابن عمر قال ما لم يرض عما اخرج ابن ابي شيبة وسعيد بن قيس
عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام في هبة من هبة
صلى الله عليه وسلم من الخلفاء الراشدين وغيرهم من صحابة رسول الله
صلى الله عليه وسلم عليه وسلم من اجل فقها انما يعني وقصر نظرنا فقط
على ما روى فظن ان من خالف خالف الرسول ولا يقال هذا عن رسول
وفضاله واليد اود وسعيد بن المسيب وغيرهم رضي الله عنهم
ون استقام الزكاة فليس في الحديث **وان الشقة**
فقد علم فيها بالتحقيق حيث اوجبوا الشقة في الشرك في الدور والاراضي
وبالشرك في الطريق وبالجوار **وان الاحتيال** فقد استند طه
في قوله في الحديث كذبك ضعيفا فاقرب به ولا تحت وقد اختلفوا
في كراهية قبل الوجوب فقال محمد بن كرمه وقال ابو يوسف لا يكره
واستدل محمد بن كرمه بن شريح بحديث يورد ان ابا عبد الله عليه السلام
في هذا الخي اصرار اساء واستدل لابي يوسف في الحديث قبل الوجوب بجميع
من الوجوب جباية سبب الامتناع شرعا وبما جاء في قوله تعالى او الهبة
وسائر التملكات فان الشرايع صحت املك للبارئ في المبيع بجباية
سبب الامتناع شرعا ولذا الهبة والصدقة في التملكات وقد خرج
ابو اسحق في قوله محمد ان هذا ابطال على الشقة ان ابطال الشقة بغير

King's College London

يكون والحق ما هنا لم يثبت بعد فلا يكون الجواب لابل هي منع من السبوت
بجائزته سبب لا مستلزم شرعا وانما جائز **واما الحديث** الذي رواه
فان لم يثبت هذا الكتاب فان هذا البيع ليس به ذاك ولا حجة ولا عاقل
ومن قوله **باب** الشهادة على اطفال الخقوم وما يجوز من ذلك وما يفسد
عليهم فيه وكتاب الحاكم الى عامه والقاضي الى القاضي وقال بعض الحكماء
كتاب الحاكم جائز الا انه قد ورد ثم قال ان كان الفصل خطأ فهو جائز
لان هذا حال بركة وانما صار ما لا يبعد ثبت وفي رواية ثبت
الفصل بالخطأ والحمد واحد وكتب عمر الى عامه في كدود وفي رواية
الحارود وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كبريت وقال ابراهيم في القاسم
الى القاضي جائز اذا عرف الكتاب في الخاتم وكان الشئ كغير الكتاب
المختم عاقل في القاضي وروى عن ابن عمر كونه وقال معاوية بن عبد
الرحيم السفياني شهد عبد الملك بن علقمة قاتل البصرة واباس بن معاوية
وكس بن عثمان بن عبد الله بن السني وبلال بن ابراهيم وعبد الله
ابن بريدة الاسدي وعامر بن عبيد وعبد بن منصور وكثير بن ثابت
القضاه غير حضر من اليهود وفي رواية في المشهود فان قال الذي
جاء عليه بالكتاب انه زور قيل له اذهب فانك في الخرج في ذلك واهل
من حال على كتابه القاضي السني ابن ابراهيم وسوار بن محمد **باب**
بزه حكاية احوال لا يعترض بها على قال علماؤنا والوجه محتمل
في كتب الفقه واسناده اعلم **ومن قوله** **باب** الشهادة تكون عند الحاكم

والله

ذكر فيه حديث السلب وقال قال اهل الحجاز الحاكم لا يقضيه بعلمه شهد ذلك
في غير دلالة او فيها ولو اقر الخصم عنه لا يخرج في محل القضاء فانه لا
يقضيه عليه في قول بعضهم حتى يدعوا شاهد من فيحضرهما اقراره وقال
اخر من منهم بل يقضيه به لانه مؤتمن وانما يراى بالشهادة معروفة الحق
لعلمه اكثر من الشهادة عليه وقال بعضهم يقضيه بعلمه في الاموال ولا يقضيه
في غيرها وقال القاسم لا ينبغي للحاكم ان يقضيه في رواية يقضيه قضاؤه
بعلمه دون علم غيره مع ان علمه اكثر من شهادة غيره ولكن فيه تعرضا
لثمة نقسه عند المسلمين وايضا علمه في الظنون وقد ذكره النبي
صلى الله عليه وسلم الظن فقال انما هذه صفة ثم رواه **باب**
لا يخفى الفرق بين ما استشهد به وما استشهد عليه **ومن قوله**
باب ترجمة احكام وفي رواية الحاكم وهل يجوز ترجحا واحد وقال عن
رشد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يتعلم كتاب
اليهود حتى كتب للنبي عليه السلام كتبه وقرأت كتبهم اذ كتبوا اليه
وقال عمرو بن عبد الرحمن وعثمان ما ذا يقول هذه قال
عبد الرحمن بن حاطب قلت تخبرك بها جبرها الذي صنع لها فقال
ابو حمزة كنت اترجم بين ابن عباس وبين الناس وقال بعض
ناس لا بد للحاكم من مترجمين ثم ذكر حديث ابي سفيان مع
ميرقل فقال للترجماء قل ان كان ما يقول حقا فملك موضع
قدمي اربعين **قلت** من قال لا بد من مترجمين فان ذلك فيما فيه نوع

قال ابو الفوارس

فإذا قذف الآخر من امراته بجماعة أو امرأة
فإنه معروف بهذا التكليف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جاز
القذف في الفرائض وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم وقد قال
الشافعي في سائر السبل لو اكف تكلم من كان في يده عصيا وقال
الشافعي في القذف لا يكون بغير تكلم به كذا في الخلاف لا يجوز
الابطال والاطل الطلاق والقذف وكذلك العتق وكذلك الإصم
بأنه وقال الشافعي وقتاده إذا قال أنت طالق فمات بطلان
بني منه باثرتة وقال إبراهيم الكرخي إذا أنت طالق بطلان
لزم وقال حماد الكرخي الإصم أنه قال رأسه جاز
ليس في محله على محل التراجع وهو ما يجوز في الفرع وهو
وليس بين الطلاق والقذف فرق في قول حماد
شعير في قدر ربه كذا في قوله تعالى لا تحبوا
في باب من خلف لا يشرب سبيذا فخر طلالا
لكن لا وعصير الم حبت في قول بعض الناس وليست بذه بانه
في قولهم حديثهم قال سهل بن قوم ما نذرون ما ناستقته
في قوله في نور من اليس حصة أصبح عليه فسقته اياه وحديث
فانت لما شاه قد نفنا مسكها فما زالنا نتبذ فيه حتى صار

سجل النحل والرمان

فلا يصح ان يراى بصفى الناس في هذا الوصفه
ولا احد من اصحابه لان الطلاق لم يبيح
صدق على اسم النبيذ فهو يبيح عدمه
واما قبل ان يبيح فلا يبيح
شيئا من هذا احد واسم الله اعلم
وقد انقضا الفراغ من نسخ

هذا الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
بمدينة القاهرة



نسيب
محمود
نسيب
محمود
نسيب
محمود

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>